

انتخابات 2018

مراجعة مع جبران باسيل



صار التيار يرى عين التينة في بيت الوسط. ولم يبقَ من الألوان إلا الأخضر (مروان طحطح)

إبراهيم الأمين

البارز في نهاية الأسبوع، كان خطاب الوزير جبران باسيل خلال احتفال إعلان لوائح التيار الوطني الحر في لبنان. ولأن باسيل والتيار الوطني ينطلقان من قواعد تنشُد الحرية والسيادة والعدالة والمساواة والقانون، لا بد من مناقشة ما قاله وما يقوم به ريباً بالاستحقاق الانتخابي من جهة، وبعمل التيار في الدولة والسياسة منذ وصول العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية من جهة ثانية، إضافة إلى وضع التيار الذي قام على قاعدة شعبية واسعة، وما هو ينتهي على شكل حزب له قواعد عمل، تشبه أحزاب الثمانينيات من القرن الماضي.

يحق لباسيل أن يقول ما يقول، وأن يصدقه الناس أو يرفضوه، فهذا شأن آخر. ولأن الرجل يلعب على التاريخ والمقارنات، ولأن التيار قوة حقيقية تستحق الأفضل كل الوقت، ولأن لبنان لا يحتمل المغامرات السياسية، فمن المفيد إيراد الملاحظات الآتية:

أولاً: ينطلق باسيل في فلسفته لمفهوم الشراكة من قاعدة أنه زعيم الغالبية المسيحية، ما يسمح له باحتكار تمثيل المسيحيين عموماً، متبنيًا بالحرف طريقة عمل الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري والنائب وليد جنبلاط بوصفهم زعماء الغالبية عند الشيعة والسنة والدروز. عملياً،

استسلم التيار للواقع السياسي القائم، وبدل أن يستغل وصول العماد عون إلى رئاسة الجمهورية، حيث بيده قرار حاسم يتعلق بجدول أعمال الحكومة أو توقيع المراسيم، فإن التيار لجأ إلى ما هو أسهل، لجهة تحقيق برنامج توسيع النفوذ والحضور داخل الدولة. حتى إن التيار نفسه لم يصبه الفزع عندما وافقه الشركاء في الحكم على تلبية مطالبه. فهؤلاء ليس لديهم مشكلة أصلاً إن جاء شريك رابع إلى الطاولة وتقاسم معهم حصص الدولة، حتى لو عاندوا قليلاً، طالما هم تعوّدوا أن يحتكروا تمثيل المسلمين، وأن يضعوا أيديهم على ما تيسر من حصص المسيحيين.

فعلياً، سقط التيار الحر في الامتحان الأبرز المتعلق بإعادة الاعتبار إلى المعايير العامة في اختيار الموظفين. وهذا ما انعكس في سلسلة التعيينات التي حصلت في الدولة منذ وصول عون إلى الرئاسة، وفي كل المؤسسات المدنية والعسكرية على حدٍ سواء.

لكن المشكلة، في هذا الملف، لا تقتصر عند قبول التيار اعتماد سياسة من كان يفترض أنه يشكو منهم، بل هو لم ينتخبه إلى أنه تبنّى كل آليات عملهم أيضاً. فعندما يقرّ الشركاء للتيار بأنه الشريك الممثل للمسيحيين، يترك التيار وحيداً في اختيار من يريدهم للمناصب في الدولة. وفي هذا الجانب، سقط التيار مجدداً، لأنه لم يعتمد آلية تتيح لجميع المسيحيين الحصول على الفرصة، بل قرر - تماماً كما يفعل زعماء الغالبية عند المسلمين - أن يختار من يراهم الأنسب. وفي هذه الحالة، نكون أمام اختيارات تقوم على مبدأ الموالاة والمحسوبية وتضييق لتصل إلى حدود من هو أقرب إلى دائرة القرار داخل التيار نفسه. فكيف يكون الأمر عندما يواجه العهد أزمة التضخم في عدد

المستشارين والمقرّبين الذين لهم الحق في الحصول على نفوذ هنا أو هناك؟

الأمر الثالث، هو التصرف على أساس أن كل من تم تعيينه سابقاً ليس ذا صفة تمثيلية. يعني أنه صار لزاماً على الموظفين المسيحيين، الذين دخلوا إلى مؤسسات الدولة خلال الفترة الممتدة من عام 1990 حتى عام 2017، أن يخضعوا لامتحان ولاء. ونحن نعرف أن غالبية هؤلاء، إما سبق لهم أن قدموا الولاة إلى المرجعيات المسيحية السابقة، لأجل الحصول على الوظيفة، أو هم مارسوا التقية. ولذلك، ليس مفاجئاً أن نجد اليوم داخل الدولة حشداً غير مسبوق من الموظفين المسيحيين الذين يعتمدون سياسة «تسييح الجوخ» مع التيار ورجال العهد، لظنهم أنها الطريقة الفضلى للحفاظ على مناصبهم. وبالتالي، فهم هؤلاء - أو هم يتصرفون على هذا الأساس - أن معايير الكفاءة ليست هي الأساس.

وعندما يجعل باسيل والتيار هذا الأمر أساسياً تحت عنوان «تحصيل الحقوق لتحقيق الشراكة»، ننتقل مباشرة إلى الخطاب والتعبئة القائمة على قاعدة إرضاء الجمهور المسيحي. وهذا ما يجعل التيار يخسر، وبضربة واحدة، كل الذين ناصرته خلال السنوات الماضية من بقية اللبنانيين، ويجعل هؤلاء أيتاماً من دون ملجأ بعدما راهنوا على أن العماد عون والتيار سوف يفسحان المجال لرفع الظلم عنهم. وعملياً، تكون النتيجة أن سلوك التيار لم يجذب المزيد من اللبنانيين إلى مشروع التغيير، بل دفع بالقسم المتضرر من سياسات الحكومات السابقة إلى الاستسلام، والذهاب لتقديم واجب الطاعة - مع مفعول رجعي - إلى المرجعيات الإسلامية التي ظلت مصدر قلقه وألمه في العقود السابقة.

رابعاً، الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، إذ إن التيار كان يواجه سياسات قامت خلال عشرين سنة في لبنان. وهي سياسات عامة لا تتعلق بالموقف من سوريا والمقاومة وانتخاب رئيس الجمهورية وقانون الانتخاب وتشكيل الحكومة، بل في البرامج الاقتصادية والمالية والاجتماعية، والسياسات الخارجية للدولة. وهو ما جعل التيار يصدر في يوم من الايام كراسه الشهير «الإبراء المستحيل». وحتى لا «ناكل رؤوس» بعضنا البعض، فإن حجر الزاوية في هذا الكراسي يقوم على رفض السياسات التي أقرها فريق رفيق الحريري، وورثتها كل الحكومات السابقة، وعلى أنتقاد كل الذين جاروه في هذه السياسات. لكن الذي يحصل اليوم هو أن التسوية الرئاسية وقيام تفاهات بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، جعل هذا الكراسي مكوناً في زاوية الأرشيف الميت. وتكفي مراجعة قرارات الحكومة منذ انتخاب الرئيس عون، لنكتشف أن التيار الوطني الحر هو من غير مواقفه، لا الآخرون، كل الآخرين، وفي مقدمهم ورثة رفيق الحريري.

في هذه الحالة، عندما يتحدث باسيل والتيار عن مواجهة الفساد، لا يمكنهما الكيل بمكيالين، ولن يكونا صادقين أو عادلين أو محقين، عندما يقرران أن الفساد يتمثل اليوم في الفريق الذي يمثله الرئيس نبيه بري، ويقرران عدم خوض معركة ضد زعامة وليد جنبلاط، لأن حالة الأخير «تعبانة» و«ما بيحزن». ثم ينسى باسيل والتيار كل ما قام ويقوم به تيار المستقبل. وتكفي الإشارة إلى ما حصل في قوى الأمان الداخلي ووزارة الاتصالات ووزارة الداخلية ومصرف لبنان ومؤسسات عامة أخرى، حتى نكتشف أن التيار أصابه «خول سياسي» أو عمى السوان، فصار يرى عين التينة في

بيت الوسط، ولم يبقَ من الألوان إلا الأخضر. والمشكلة أن باسيل والتيار لا يقفان هنا لمراجعة الموقف، بل يذهبان بعيداً في تحميل الآخرين مسؤولية ما ينتقدانه، ويحصران النقد في المقاومة، التي بريانها وسيلة تغطية للفاسدين وناهبي المال العام. ولم يعودا يريان كيف أن بقايا فريق 14 آذار، وفي مقدمهم الحريري، ما زالوا يستندون إلى دعم الدول الإقليمية والدولية النافذة للمحافظة على

التيار. عند مصرف «سيدروس» الذي لم يتأخر لحظة بعد انتخاب عون رئيساً، بأن رفع الصوت مطالباً بمفعول رجعي يخضه من الهندسات المالية، ثم من تسويات قائمة بينه وبين المصرف المركزي حول سياسة الفوائد الهادفة إلى جذب الاموال بالعملة الصعبة؟ هل انتهى التيار وباسيل، فعلاً، التحقيق في ملف الصفقات أو التنفيعات التي جرت خلال تولي نائب رئيس التيار، نقولا صحنواوي، وزارة الاتصالات، والتي أمكن للبعض جمعها في ملف واحد، لم يصل مع الأسف إلى الجهات القضائية المختصة، مع العلم بأن وزير العدل الحالي سليم جريصاتي، وهو ممثل التيار في الحكومة، لديه سيرة «الطيفة» جداً في معرض احترامه ودفاعه عن استقلالية السلطة القضائية؟

هل تابع باسيل، ومعه أركان التيار، الفضيحة المراد طمسها، في وزارة الزراعة، حيث لا يقوم موظفون رفيعو المستوى، ومن المحسوبين على التيار أصلاً، أو من الذين استجذ ولاؤهم للتيار، بالدور المطلوب منهم، في منع مرور صفقة مبيدات للحشرات فاقدة الصلاحية وتشكل خطراً على السلامة العامة لجميع اللبنانيين وليس للمزروعات فقط، بينما تستمر الوساطات من

حضورهم القاسي في الدولة، كما يستندون إلى «تسوية الرئاسة» في ممارسة المزيد من التسلط على إدارات الدولة ومؤسساتها. وبدل أن يقاومهم التيار، نراه في محطة الانتخابات النيابية هذه، يعمل على مرضاتهم من خلال بعض الترشيحات، بينما هو لا يرى نفسه ملزماً بالتعاون مع الحلفاء الذين وقفوا إلى جانبه، وأقاموا الدنيا منعاً لإقصائه وتحقيقاً لوصول عون إلى بعيداً.

لكن، هل يجد باسيل والتيار وقتاً للإجابة عن أسئلة هذه السنة حول ما يجري في وزارة الاتصالات من تلميحات تتعلق بالهاتف وخطوط الألياف الضوئية؟ وكيف تحصل

شركة هاواوي، مثلاً، على 70 في المئة من حجم الأشغال مقابل أقل من 30 في المئة للآخرين؟ أم إن التيار يحتاج إلى من يشرح له الأمر بتفصيل أكبر (هناك ملف متكامل عن التحالف غير الرسمي الكبير الذي يضم مجموعة من المتعهدين بقيادة هشام عيناوي، والذي سيتولى، بدعم النافذين سياسياً، الأشغال في كل لبنان، وهو ملف مليء بالأخبار السارة أيضاً لهواة الصنف).

هل يجد باسيل والتيار وقتاً ليحدثنا عن القوة المستجدة فجأة عند مصرف «سيدروس» الذي لم يتأخر لحظة بعد انتخاب عون رئيساً، بأن رفع الصوت مطالباً بمفعول رجعي يخضه من الهندسات المالية، ثم من تسويات قائمة بينه وبين المصرف المركزي حول سياسة الفوائد الهادفة إلى جذب الاموال بالعملة الصعبة؟

هل انتهى التيار وباسيل، فعلاً، التحقيق في ملف الصفقات أو التنفيعات التي جرت خلال تولي نائب رئيس التيار، نقولا صحنواوي، وزارة الاتصالات، والتي أمكن للبعض جمعها في ملف واحد، لم يصل مع الأسف إلى الجهات القضائية المختصة، مع العلم بأن وزير العدل الحالي سليم جريصاتي، وهو ممثل التيار في الحكومة، لديه سيرة «الطيفة» جداً في معرض احترامه ودفاعه عن استقلالية السلطة القضائية؟

هل تابع باسيل، ومعه أركان التيار، الفضيحة المراد طمسها، في وزارة الزراعة، حيث لا يقوم موظفون رفيعو المستوى، ومن المحسوبين على التيار أصلاً، أو من الذين استجذ ولاؤهم للتيار، بالدور المطلوب منهم، في منع مرور صفقة مبيدات للحشرات فاقدة الصلاحية وتشكل خطراً على السلامة العامة لجميع اللبنانيين وليس للمزروعات فقط، بينما تستمر الوساطات من

كيف يكون

سويًا أن يخوض التيار معاركه في مواجهة حلفائه في المعركة الرئاسية؟



إعلان لوائح «التيار»: التنقيب عن الإصلاح والتغيير

أعضاء المجلس الوطني الجالسين بين الحضور رفع أيديهم لإقرارها، فكان منصور البيون في طليعة المصدقين عليها إلى جانب ذلك، طلب من مسؤول الماكينة الانتخابية نسيب حاتم الصعود إلى المسرح لشرح عمل الماكينة التقني، فكان أن صعد لإغداق المديح على باسيل ورئيس الجمهورية، ليعود إلى مقعده بعدها. وأيضاً بدا واضحاً أن التقرير الذي عرض إنجازات التيار على الشاشة غير موجّه للرأي العام، إذ مرّ بشكل مقتضب وسريع من دون أن يعلق منه شيء في الذاكرة، فيما كان يفترض بكلمة نائب رئيس التيار للشؤون السياسية، نقولا صحناوي، أن تكون البرنامج الانتخابي للسنوات الأربع المقبلة، ولكنها اقتصرت على استعراض مجموعة عناوين يتبناها التيار منذ عودة عون إلى لبنان.

ووجه خطاب جبران باسيل - في جزء منه - جاء ليعيد شد عصب التيار، ولو ضد حليف الأمس سليمان فرنجية، فرد له الصاع صاعين قائلاً: «من كان ماضيه تبعية لا يستطيع أن يدعم بالسيادة، ومن ماضيه سرقة وخوات لا يستطيع الكلام على محاربة الفساد (...) نحن خطط الطاقة وهم موتورات التعطيل، نحن خطة النفط وهم رخص المحطات، نحن الأوتوستراد الدائري وهم تزفيت الزوارب، نحن السياحة الدينية وهم البينفو، نحن خطة السير والنقل المشترك وهم رخص الفيميه، نحن الغد وهم الأمس. وكما قال الجنرال، نحن لبنان الآتي وهم لبنان الراحل».

وتوجه باسيل إلى النائب السابق فريد هيكل الخازن الذي يبني شعاره الانتخابي على «غربة» شامل ركز في كسروان بالقول: «كسروان قلب لبنان، والتيار هو قلب كسروان. وأنتم من أوصل رئيس الجمهورية، فهل كان غريباً عنكم؟ لا غريب عن كسروان إلا من يخون أهلها ويبيع قرارها خارج الحدود». أما في البقاع الغربي، فتمنى باسيل أن «يربح التعايش الحقيقي على الطمع العابر»، غامراً من قنطرة نائب رئيس مجلس النواب السابق إيلي الفرزلي الذي يترشح على لائحة مواجهة للائحة التي يدعمها التيار، معزفاً عن نفسه بأنه «مرشح العهد»!

لا مبادئ ولا معايير في التحالفات واللوائح البرتقالية، وإلا ما الذي فسّر مواجهة التيار الحر لحزب الله في بعلبك - الهرمل عبر لائحة تضم بعض ألد خصوم الحزب؟ وما معنى محاربة مرشح الحزب في جبيل ورفض التحالف معه في زحلة من جهة، ومد اليد إلى الحزب في كل من بعدا وبيروت الثانية والانخراط معاً في لوائح مشتركة؟

أكثر من ذلك، يشدد باسيل في خطابه الانتخابي على التفاهم مع «الفريق الذي نعمل معه في المقاومة لحماية البلد (أي حزب الله) ولكن ليس لحماية الفساد ولتغطية الفاسدين لينهبوا البلد». هنا ليس خافياً ما يسعى التيار إلى تكريسه في عقل جمهوره، من استمرار انتقاد حليف الحزب، أي رئيس مجلس النواب نبيه بري، فيما يتحالف التيار مع حركة أمل في كل من بعدا وبيروت الثانية.

مجدداً، لا يمكن للغاية أن تبرر الوسيلة، خصوصاً أن هناك من يصر عند كل مفترق على رفع راية «التغيير والإصلاح» في وجه خصومه... إن وجدوا.

تحالف كمال الخير - التيار: «قرار الشعب»

تُسجّل اليوم في وزارة الداخلية لائحة «قرار الشعب» في دائرة الشمال الثانية، التي تضم تحالف رئيس المركز الوطني في الشمال كمال الخير - التيار الوطني الحر - مستقلين. اللائحة غير مكتملة، تضم ثمانية مرشحين، هم: خالد رومية وعلي نور (عن مقعدين سُنّين في طرابلس)، وطوني ماروني (المقعد الماروني)، ونسطاس الكوشاري (المقعد الأرثوذكسي)، ومحمود شحادة (المقعد العلوي)، وكمال الخير (مقعد المنية)، وأحمد شندب وعلي هرموش (عن مقعدي الضنية).

(الأخبار)

الوحيد الذي شكّل لوائح انتخابية قادرة على خوض معارك رابحة. لوائح تعبر فعلياً عن إرادة جبران باسيل في الفوز بأكبر عدد من المقاعد النيابية «لتشكيل قوة داعمة للعهد»، على ما قاله خلال مفاوضاته مع رئيس حركة الاستقلال ميشال معوض. الدعم الأول سددته معوض مسبقاً في عام 2011 عند قوله إن «ما سمي وثيقة تفاهم بين التيار وحزب الله أدت إلى انتقال كلي للتيار إلى مشروع الحزب». لكن مع انضمامه أخيراً إلى لائحة التيار في دائرة الشمال الثالثة، أثر التصفيق لباسيل خلال حديثه عن التمسك بالتفاهم مع المقاومة، فيما كان يصعب على زميله على اللائحة جواد بولس، منذ بضعة أشهر، تفهيم أسباب الخلاف بين رئيس تيار المرده سليمان فرنجية وباسيل، القائم على «تناخر مصلحي حول بعض التوظيفات والحصص في بلد ينهار اقتصاده يوماً بعد يوم».

تطول قائمة التناقضات بين التيار الوطني الحر والذين دأب على وصفهم بـ«تجار المواقف»، ممن يمثلون أسوأ رواسب ما يسمى «الحقبة السورية». ومعوض أن يبدأ مسار «الإصلاح والتغيير» من الانتخابات، عبر إقفال بيوتات هؤلاء والزاهم بالتقاعد المبكر، يوصلهم التيار الوطني الحر ببوسطه الانتخابية إلى البرلمان المقبل. وإلا كيف لمن خط «الإبراء المستحيل» صفحة صفحة أن يتبني ترشيح رئيس جمعية تجار بيروت

الوحيد الذي شكّل لوائح انتخابية قادرة على خوض معارك رابحة. لوائح تعبر فعلياً عن إرادة جبران باسيل في الفوز بأكبر عدد من المقاعد النيابية «لتشكيل قوة داعمة للعهد»، على ما قاله خلال مفاوضاته مع رئيس حركة الاستقلال ميشال معوض. الدعم الأول سددته معوض مسبقاً في عام 2011 عند قوله إن «ما سمي وثيقة تفاهم بين التيار وحزب الله أدت إلى انتقال كلي للتيار إلى مشروع الحزب». لكن مع انضمامه أخيراً إلى لائحة التيار في دائرة الشمال الثالثة، أثر التصفيق لباسيل خلال حديثه عن التمسك بالتفاهم مع المقاومة، فيما كان يصعب على زميله على اللائحة جواد بولس، منذ بضعة أشهر، تفهيم أسباب الخلاف بين رئيس تيار المرده سليمان فرنجية وباسيل، القائم على «تناخر مصلحي حول بعض التوظيفات والحصص في بلد ينهار اقتصاده يوماً بعد يوم».

تطول قائمة التناقضات بين التيار الوطني الحر والذين دأب على وصفهم بـ«تجار المواقف»، ممن يمثلون أسوأ رواسب ما يسمى «الحقبة السورية». ومعوض أن يبدأ مسار «الإصلاح والتغيير» من الانتخابات، عبر إقفال بيوتات هؤلاء والزاهم بالتقاعد المبكر، يوصلهم التيار الوطني الحر ببوسطه الانتخابية إلى البرلمان المقبل. وإلا كيف لمن خط «الإبراء المستحيل» صفحة صفحة أن يتبني ترشيح رئيس جمعية تجار بيروت

الوحيد الذي شكّل لوائح انتخابية قادرة على خوض معارك رابحة. لوائح تعبر فعلياً عن إرادة جبران باسيل في الفوز بأكبر عدد من المقاعد النيابية «لتشكيل قوة داعمة للعهد»، على ما قاله خلال مفاوضاته مع رئيس حركة الاستقلال ميشال معوض. الدعم الأول سددته معوض مسبقاً في عام 2011 عند قوله إن «ما سمي وثيقة تفاهم بين التيار وحزب الله أدت إلى انتقال كلي للتيار إلى مشروع الحزب». لكن مع انضمامه أخيراً إلى لائحة التيار في دائرة الشمال الثالثة، أثر التصفيق لباسيل خلال حديثه عن التمسك بالتفاهم مع المقاومة، فيما كان يصعب على زميله على اللائحة جواد بولس، منذ بضعة أشهر، تفهيم أسباب الخلاف بين رئيس تيار المرده سليمان فرنجية وباسيل، القائم على «تناخر مصلحي حول بعض التوظيفات والحصص في بلد ينهار اقتصاده يوماً بعد يوم».

يحدث أحياناً أن تبرر غاية التيار الوطني الحر وسائله التي تفتقد المبادئ. ويحدث أيضاً أن يأتي مهرجان إطلاق اللوائح البرتقالية ليعزز هذه النظرية. يجلس خصوم لرئيس الجمهورية ميشال عون في الصفوف الأمامية وهم يضحكون في عيهم على ذاكرة «التغيير والإصلاح» الاستثنائية التي ستوصلهم إلى البرلمان بدل إرسالهم إلى التقاعد المبكر

رلى إبراهيم

عشية إقرار القانون النسبي وصوته التفضيلي، خرج من يقول «أنا سنرى العجايب» في الانتخابات النيابية المقبلة. لكن كان يصعب فعلياً رسم صورة واضحة لمقولة كهذه من دون أمثلة حية على ذلك... إلى أن قرر التيار الوطني الحر عرض «العجايب» على مسرح الفوروم دو بيروت» يوم السبت الماضي. هكذا، يجلس نائب كتلة المستقبل رياض رحال في صفوف العوينين الأمامية مزهواً بنفسه، هو الذي أبي أن ينتخب الرئيس ميشال عون، «المرشح الوصولي» و«المهويوس بالرئاسة»، على حد قول النائب العسكري. قبيل ذلك، لم يتوان رحال، مرشح التيار الوطني الحر في دائرة الشمال الأولى حالياً، عن اتهام عون بالجنون والمطالبة بفتح كل ملفاته، وأولها «ملف شبكات الرئيس صدام حسين، ويجب أن يسأل الجميع من أين لك هذا؟».

فليكن ذلك، إذ يحدث أحياناً أن تتأمر الصدفة وتقرغ الذاكرة استثنائياً، فيجلس إلى جانب رحال مرشح التيار في كسروان نعمة افرام. يتنافس كل من رحال وافرام على أجمل ما في قاموسيهما من عبارات النفاق عندما يصل الحديث إلى الرئيس ميشال عون. هنا، يتناسى رئيس المؤسسة المارونية للانتشار ما قاله قبل شهرين، عن أن سياسة ميشال عون في كسروان كتجارة الرقيق.

يحدث أيضاً أن يكون رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء زحلة، أسعد نكد، العدو «الكهربائي» الأول لرئيس التيار جبران باسيل. ولسنوات، بقي الأخير يرفض استقباله، مهدداً إياه بسحب الامتياز منه. بعد ست سنوات، يصبح نكد مرشح «التيار القوي» في زحلة، إذ وفقاً لباسيل نفسه، «من الطبيعي أن يتطلع التيار الوطني الحر إلى الأقوياء بمبادئهم وأخلاقهم وحياتهم (...) ويسعى إلى التعاون مع الاصدقاء والحلفاء الذين سيعبرون عن التزامهم بنا كما عبر صديقنا أسعد نكد».

«الإبراء غير المستحيل» كثيرة هي التناقضات التي سقط فيها التيار الوطني الحر، ولو أنه الحزب

قبل المستورد الذي لم يترك مسؤولاً في الدولة إلا وحاول الحصول على دعمه؟ وهل يعرف باسيل والتيار أن هذا الملف يدار بالتشارك بين من هم محسوبون عليه في هذه الوزارة، وفريق وزير الزراعة نفسه، علماً بأن الوزير، وهو غازي زعيتر، محسوب على من يعتبره باسيل رأس الفساد في البلاد؟

كيف يمكن لباسيل والتيار الوطني الحر الإجابة عن عنوان واحد، وفري، من ملف الكهرباء: لماذا ظل مشروع تزييم إنتاج الطاقة للمعامل العائمة محصوراً في عارض واحد فقط؟

وعندما يجري الحديث عن مواجهة الفساد والمواقع الغامضة وأصحاب الصفقات والمشاريع التي لم تخضع لإدارتها للقوانين المرعية، لا يمكن البحث عن وسيلة لضّم شخصيات مثل ميشال ضاهر (لديه ملف عالق أمام النيابة العامة المالية، وملف آخر فيه شبهة تشارك مع إسرائيليين خدموا في جيش الاحتلال، في مؤسسات مالية دولية كبيرة) ولا مع سركيس سركيس الذي يملك فقط قدرة مالية كبيرة ناتجة من أعماله غير المدققة بالكامل، فيصبح حليفاً رئيسياً في المتن الشمالي، ولا مع نقولا شماس، الوجه المشع لسلطة الشجع والتميز في لبنان، ليكون ممثلاً عن بيروت، ولا مع ميشال معوض الغارق إلى أبعد ممّا يعتقد التيار في خياراته السياسية المناقضة لكل ما يؤمن به التيار، علماً بأن الحظ فقط أنقذ التيار من ورطة جاد صوايا، وما أدراك ما جاد صوايا!

بل أكثر من ذلك، كيف يكون الأمر سوياً، من حيث النزاهة السياسية، ومن حيث البحث عن مزيد من النقاء السياسي، عندما يصادف - والله، مجرد مصادفة - أن يخوض التيار الوطني الحر معاركة الانتخابية في مواجهة حلفائه في المعركة الرئاسية، إلا حيث لا يقدر التيار على خوض المعركة منفرداً؟

كيف يصبح فيصل كرامي وجهاد الصمد وعبد الرحيم مراد واسامة سعد وإيلي الفرزلي وألبير منصور ووجيه البعريني مصدر مرض خطير، بينما تأتي الصحة الكاملة من تحالف مع الجماعة الإسلامية وآل معوض وغيرهم؟

كيف يعقل أن يوقف باسيل بين المطالبة بحقه في تسمية المرشحين عن المقاعد المسيحية في دوائر بعلبك - الهرمل، ومرجعيون، وزحلة، وعكار، والزهراني وجزين وعاليه والشوف وبعبد وبيروت، وبين رفضه لحق أبرز حلفائه، أي حزب الله، في أن يسمي مرشحيه عن المقعدين الشيعيين في جبيل وزحلة؟

ألا تدعو هذه التحالفات والمواقف إلى التامل، خصوصاً مع استعادة مطالعة الرئيس سعد الحريري ومساعدية أمام الأميركيين والسعوديين، من أن التيار يتقدم خطوات حيثية نحو فك تحالفه مع حزب الله وحلفائه، كما هي الأخبار الأخرى، عن تهديد أميركي - فرنسي صريح للتيار الوطني الحر بوجود الابتعاد عن حزب الله وحلفائه تحت طائلة شمول التيار الوطني الحر ومؤسساته وقياداته بالعقوبات التي ينوي الكونغرس الأميركي تشديدها على حزب الله؟

ليس هكذا تورد الإبل يا رفيق جبران!



شدّ باسيل عصب التيار عبر هجومه على فريد هيكل الخازن وحليف الأمس سليمان فرنجية (هروان بوحيدر)